الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01-01/س(10/24)/11-خ(14156)

كلمة

سعادة السفير حسام الدين آلا

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

في الجلسة الافتتاحية
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
في دورته غير العادية

القاهرة:
الخميس 31 أكتوبر/ تشرين أول 2024

السيد الرئيس

أصحاب السعادة الزميلات والزملاء،

ترحب الجمهورية العربية السورية بعقد هذه الدورة الطارئة لمناقشة التداعيات الناجمة عن القرارات غير الشرعية التي أقرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحظر أنشطة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولبحث الخطوات المطلوبة لحشد الدعم الدولي في مواجهتها والتصدي لها.

تدين الجمهورية العربية السورية هذا الإجراء الذي يهدف إلى تقويض الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ويكرس سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحرمان الشعب الفلسطيني من الحصول على المساعدات المنقذة للحياة، في وقت تقف فيه الكلمات عاجزة عن وصف المعاناة الإنسانية لسكان قطاع غزة الذين يكافحون الموت والتهجير والجوع والمرض وسط الدمار والأنقاض، وفي وقت تحذر فيه الوكالات الإنسانية الدولية من مخاطر المجاعة وانتشار الأمراض والأوبئة. وتؤكد قرارات سلطات الاحتلال

الإسـرائيلي بإخلاء مقرات الأونروا وإلغاء امتيازاتها وحصاناتها، إصرار كيان الإحتلال الممنهج على التخلص من الوكالة بوصفها الضامن لحق العودة للشعب الفلسطيني، وعلى حرمان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي مناطق عمليات الوكالة من المساعدات التي توفرها لتلبية احتياجاته الأساسية. فيما تمثل قرارات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتصنيف الأونروا، الوكالة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، كياناً إرهابياً، والاستيلاء على مقرها في القدس الشرقية المحتلة وتحويله إلى مستوطنة إسرائيلية، انتهاكاً سافراً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وسلوكاً غير مسبوق في وقاحته، وإمعاناً في التطاول على الأمم المتحدة ووكالاتها، الأمر الذي يستوجب رداً دولياً يردع هذا الكيان المارق ويكفل محاسبته عن جرائمه التي يستمر بارتكابها مستفيداً من الدعم والحماية الأمريكية المطلقة.

تجدد سورية التأكيد على عدم شرعية القرارات الإسرائيلية بحق الأونروا، وعلى أهمية حماية الوكالة من الاستهداف الإسرائيلي المتعمد لمقراتها والعاملين فيها، ما يشكل جريمة حرب تضاف إلى سجل الجرائم الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، وأهمية توفير الدعم المالي والسياسي للأونروا لتمكينها من الاستمرار في تنفيذ

ولايتها، إلى حين قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، وايجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة، واستمرارها بتقديم المساعدات الإنسانية والخدمات للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة المنكوب، وفي مناطق عملياتها الأخرى في سورية والأردن ولبنان. وتحذر سورية من التداعيات الإنسانية الخطيرة الناجمة عن حرمانهم من الإغاثة الإنسانية وتحويلها إلى أداة من أدوات حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية بحقهم. ونرحب في هذا السياق بالخطوات التي تضمنها مشروع القرار المعروض على المجلس لحشد الدعم الدولي للتصدي لجرائم كيان الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني ولإلزامه بالتراجع عن إجراءاته الأحادية الباطلة بحق الأونروا وتحذيره من عواقب المضي بتنفيذها.

وشكراً.